احدهما ليس الاخر ومنهم من قال ان الصفة باقية ببقا هو نفسها فالعلم مثلا
علم للذات فيكون به عالما وباق لنفسه فيكون به باقيا كما ان بقا الله
تعالى بقا له وبقا للبقا ايضا وهذا كالجسم يكون كائنا بالكون والكون يكون
كائنا بنفسه وجاز حصول باقيين ببقا واحد لان احدهما كان قائما
بالاخر فلم يؤد الى قيام صفة بذاتين بخلاف حصول متحركين بحركة
واسودين بسواد فان قلت معلوم ان الشي انما يكون عالما
بما هو علم قادرا بما هو قدرة باقيا بما هو بقا الى غير ذلك وهاهنا
قد لزم كون الذات عالما وقادرا بما هو بقا والعلم باقيا بما هو علم
والقدرة باقية بما هو قدرة وهو محال قلت اجيب
بان اختلاف الاضافة يرفع الاستحالة فان المستحيل هو ان يكون
الشي عالما وقادرا بما هو بقا للعلم او للقدرة وباقيا بما هو علم له
او قدرة له واللازم هو ان الذات عالم او قادر بما هو بقا للعلم او
للقدرة والعلم او القدرة باق بما هو علم او قدرة للذات وللقائل ان
يقول بعينه لا يبقى لكم بقا الباقي صفة زايدة عليه فانه
يدل على الاطلاق وايضا اذا جاز كون بقا العلم نفسه مع القطع بان
مفهوم البقا ليس مفهوم العلم فلم لا يجوز مثله في الصفات مع الذات
بان يكون عالما بعلم هو نفسه قادرا بقدرة هي نفسه باقيا ببقا هو
نفسه الى غير ذلك ولا يلزم الا كون الجميع واحدا بحسب الوجود لا بحسب
المفهوم والاعتبار والله اعلم الثانية تخرج باضافة الصفات
السلبية والصفات النسبية الاضافية وقد تقدم بيانهما في
مبحث مخالفته للحوادث والصفات الفعلية وقد تقدم ايضا الكلام
عليها بعد الكلام على الصفات السبع المشار اليهما هنا فليس شي منهما
بقديم عند الاشاعرة ولا قايم بذاته تعالى لما تقدم في مبحث وجود
الواجب لذاته هل الامكان ينافي القدم او لا فراجعه فان قلت
قصر قدم الصفات الذاتية على قول اهل السنة ممنوع فان
جمهور الفرق على امتناع اتصافه تعالى بالحوادث بمعنى الموجودات
بعد العدم ولم يخالف في هذا الحكم الا الكرامية كما مر قلت هنا
مقامان احدهما امتناع قيام الحادث بذاته وثانيهما قيام صفات
قديمة بذاته زايدة عليها وليس الاتفاق في المقام الثاني وليس الا الاول
اهل الحق فان الحكما نفوا صفاته الذاتية كما تقدم بيانه والمعتزلة
نفوا زيادة صفاته على ذاته وتمسكوا في امتناع كون الباري
تعالى قادرا بقدرة كما مر مع جوابه وفي امتناع كونه تعالى عالما
بعلم بوجوه الاول انه لو كان كذلك لزم حدوث علمه او قدم

علمنا

علمنا وكلاهما ظاهر البطلان وجه اللزوم انه اذا تعلق علمنا بشي بخصوص
تعلق به علمه كان كلاهما على وجه واحد وهو طريق تعلق العلم بالمعلوم
لا ان يكون علمه له بطريق تعلق الذات وعلمنا به بطريق تعلق العلم
كما في عالميته وعالميتنا واذا كان كلاهما على وجه واحد كانا متماثلين
فيلزم استواوهما في القدم والحدوث والجواب ان تعلقهما من وجه
واحد لا يوجب تماثلهما لجواز اشتراك المختلفات في لازم واحد
ولو سلم فالتماثل لا يوجب تساويهما في القدم والحدوث لجواز
اختلاف المتماثلات في الصفات كالموجودات على راي المتكلمين
الثاني انه لو كان عالما بعلم لكان له علوم غير متناهية لانه عالم بما لا
نهاية له والعلم الواحد لا يتعلق الا بمعلوم واحد والا لما صح لنا ان
نعلم كونه عالما باحد المعلومين مع الذهول عن علمه بالمعلوم الاخر ولجاز
ان يكون علمه الواحد قايما مقام العلوم المختلفة في الشاهد للقطع
بان علمنا بالبياض يخالف علمنا بالسواد ولو جاز هذا لجاز ان تكون
له صفة واحدة تقوم مقام الصفات كلها بان يكون علما وقدرة
وحياة وغير ذلك بل تقوم الذات مقام الكل ويلزم نفي الصفات
واذا لم يتعلق العلم الواحد الا بمعلوم واحد لزم ان يكون له بحسب
معلوماته الغير المتناهية علوم غير متناهية وهو باطل
وفاقا واستدلالا بما مر مرارا من ان كل عدد يوجد بالفعل فهو
متناه فان قيل فكيف جاز ان تكون المعلومات غير متناهية
قلنا لان المعلوم لا يلزم ان يكون موجودا في الخارج والجواب
انه لا يمتنع تعلق العلم الواحد بمعلومات كثيرة ولو الى غير نهاية
وما ذكر في بيان الامتناع ليس بشي لان الذهول انما هو عن التعلق
بالمعلوم الاخر وعلمنا ايضا بالسواد والبياض لا يختلف الا
بالاضافة ولو سلم فقيام علمه تعالى مقام علوم مختلفة لا يستلزم
جواز قيام صفة واحدة له مقام صفات مختلفة الجنس الثالث
لو كان الباري تعالى ذا علم لكان فوقه عليم لقوله تعالى وفوق
كل ذي علم عليم واللازم باطل قطعا والجواب منع كونه على عمومه
والمعارضة بالايات الدالة على ثبوت العلم كما مر الرابعة
سياتي التنبيه على قدم الكلام في النظم ونتعرض له هناك
ان شاء الله تعالى وتقدمت التتمة النافية للارادة مع اجوبتها
خاتمة قال القاضي عياض فاما من نفى صفة من صفات
الله تعالى الذاتية او جحدها مستبصرا في ذلك اي حال كونه على البصيرة
من جحدها ونفيها متعمدا لذلك كقوله ليس بعالم ولا قادر ولا مريد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1